لجواز كون احدهما ذكرا والآخر انثى السادس ان يدخل مع مشكلين
فاكثر فيحرم لجواز كون احد الداخلين امراة والباقي رجالا ه
فصل واما الامرد فيحرم على وليه تمكينه من الدخول
مع رجل او رجال غير محارم له لان الخلوة بالامرد كهي بالمراة
كما في فتاوى النووي ودخول الصبيان بعضهم مع بعض محتمل
كونه كدخول النسوة ويحتمل كونه كرجل وامراة لامكان وقوع
الفسدة منهم بخلاف النسوة تنبيه ظاهر كلام السبعاني
والعزالي ان الحمام انما يسمى خلوة اذا منع الداخل غيره من عبوره
بان استاجر لذلك والا لم يكره لانه يشبه الشوارع للكثرة ه
الداخل والخارج كما يدل له قولهم الدائمي عند ابن الرمياني لو دخل
المسجد وكشف عورته واغلق الباب او لم يغلقه ينظر اليه ناظر
لم يكن له رميه لان الموضع لا يختص به تتمة تقدم انه
يندب تكلف اخلاء الحمام للرجال وذلك في حقهن اولى فيتاكد
اخلاء الحمام لهن وان كن من الآحاد ويدخلن مع ازواجهن
او محارمهن او نسوة ثقات لان في ذلك تقليلا للمفاسد
أن لا يتخذن الحمام اشرا وبطرا كما في هذا الزمان فيخرجن
كما امر الله في ستر وحياء وعدم تبرج ولا يظهرن زينتهن
من حلي وقماش وتكون الازر غلاظا لان لا بد وانما يختنها
للناظرين بحتنين التطيب ونحو ذلك مما يفتح طرق الشيطان
ولا ينظر الى الرجال فان الاصح تحريمه عليهن ويستحب ان يمشين
في جانب الطريق لاوسطها لخبر ابن حبان وغيره عن ابي هريرة
مرفوعا ليس للنساء اوسط الطريق ويكره ان تمشي امراة الى جانب
امراة اجنبي ممشين واحدة خلف اخرى وعليهن مراعاة
الصلاة في اوقاتها كلما وقت ويوم الحمام اكمل ويجوز بعض الغسل
لهن جمع العصرين في البيت لعذر الحمام ونحو قولنا غريب

عجيب

لكن قال بعض المحققين ان له حظا من الفقه ه

الباب السادس في احكام مياه الحمام
وبخاراها ودخانها وحكم نية الاغتراف التي لا يستغني عنها
مع جهل العوام بل اكثر المتفقهة باحكامها اعلم ان داخل
الحمام لا يخلو اما ان يريد الغسل من الابزن وهو الحوض
المسمى الآن بالمغطس فهذا ماؤه قلال كثيرة فلا يحتاج لبيان
حاله او ان يريد الغسل من الطهر او الحياض الصغيرة التي
يشتمل الواحد منها على قلتين فيزيل ما على بدنه من قذر
نجس او طاهر خارجه لا يدخل يده في الاناء بعد نية الجنابة
او بعد تمام الغسلة الاولى من وضوء بنية الاغتراف
له او اغترف بطرف الطاسة او الصفحة بحيث لا تصل يده
الى الماء ثم يغسل يده وخارج الاناء بنية الجنابة ثم يغترف
بها بعد ذلك فان لم يفعل ذلك ولا نوى اغترافا كما ذكر حرم
عليه في ما الحمام وان قلنا بما عليه جمع من عدم وجوب نية
الاغتراف لانه باهماله ذلك قد افسد الماء بالاستعمال وذلك غير
ماذون شرعا ولا عرفا ودليل ذلك خبر مسلم لا يغتسل احدكم
في الماء الدايم وهو جنب قيل كيف يا ابا هريرة قال يتناول له تناو
قيين لاجلا فسدا الماء بالاستعمال وان الخلص من ذلك ان يقيد
نقل الماسة والغسل به خارجه وكذلك احاديث النهي عن
ادخال اليد في الاناء قبل غسلها واعلم انما مر في ان محل
نية الاغتراف بعد الاولى هو فيما اذا لم يرد التثليث اما اذا
اراده فمحلها بعد الثالثة فصل قال جماعة من
المحققين اعتاد جماعة من الموسوسين غسل ابدانهم بعد
الخروج من الحمام لما يصيبهم من الدخان المرسل داخل الحمام
لاعتقادهم ان ما علق بابدانهم نجس لا يعفى عنه وهو غطاء

لا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)